الأمم المتحدة والعراق بعد عام ٢٠٠٣

أ.م. د. لمياء محسن الكناني

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

https://doi.org/10.61353/ma.0070143

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٧/٤ تاريخ قبول البحث ٢٠٢١/٨/٢٤ تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/١٢/٣١

تعد منظمة الأمم المتحدة احد أهم المنظمات الدولية التي من المفترض ان تحافظ على السلام و الأمن الدوليين ومن المفترض ان يمتاز عملها بالحيادية والعدالة في التعامل مع جميع الأطراف وان لا تكون أداة لتحقيق مصالح دولة دون الاخرى ، الا ان موقفها من العراق مثل إشكالية واضحة في مدى التزام هذه المنظمة بأهدافها التي وجدت من اجلها، ومن خلال استعراض موقفها من العراق نلاحظ ان هناك تمايز في عملها خارج عن سياق مهامها واهدافها ، فمنظمة الامم المتحدة لم تستطع ايقاف الاحتلال الأمريكي للعراق الذي جاء بدون موافقة شرعية منها وعلى الرغم من ذلك اصبحت فيما بعد شريك اساس بمعاناة العراق من قرارات الولايات المتحدة التعسفية والتي خرجت من اروقة الامم المتحدة. فالامم المتحدة ومن ورائها الولايات المتحدة استهدفت تدمير بلد كامل من اجل ازالة نظام سياسي محدد. وشكل عام ٢٠٠٣ علامة فارقة قي تعامل المنظمة مع العراق وتحولت وبدفع من الولايات المتحدة من صف الاعداء الى صف الاصدقاء وحاولت تقديم المساعدات للعراق في شتى المجالات ، الا انها على الرغم من ذلك لازالت اداة لتنفيذ السياسات الامريكية.

The United Nations is one of the most important international organizations that is supposed to maintain international peace and security, and its work is supposed to be characterized by impartiality and justice in dealing with all parties, and not to be a tool for achieving the interests of one country without the other. The commitment of this organization to its goals for which it was found, and by reviewing its position on Iraq, we note that there is a differentiation in its work outside the context of its tasks and goals. The basis for Iraq's suffering from the arbitrary decisions of the United States, which came out of the corridors of the United Nations. The United Nations, with the United States behind it, aimed to destroy an entire country in order to remove a specific political system. The year 2003 constituted a milestone in the organization's dealings with Iraq, and it shifted, prompted by the United States, from the side of enemies to the side of friends and tried to provide aid to Iraq in various fields, but despite that it is still a tool for implementing American policies.

كلمات مفتاحية: الامم المتحدة – الحرب على العراق- الولايات المتحدة والعراق

مقدمة

بغض النظر عن كيفية انشاء هذه المنظمة وتاريخها فأن منظمة الامم المتحدة هي منظمة دولية تأسست في عام ١٩٤٥هدفها الاساس الحفاظ على السلم والامن الدوليين وكان للولايات المتحدة الأميركية اليد الطولى في تأسيسها الأمر الذي أنعكس على معظم على سياسة المنظمة بصورة عامة ، وتعاطت هذه المنظمة مع العديد من الازمات والمشكلات الدولية واختلف تعاملها مع الأزمات والمشكلات حسب نوع وحجم الازمة ومدى تأثيرها على مصالح الولايات المتحدة الاميركية وكان لها دور اساس في عراق ماقبل عام ٢٠٠٣ وعراق ما بعد عام ٢٠٠٣.

موقف الأمم المتحدة من الحرب على العراق عام ٢٠٠٣

شهدت ألازمة العراقية عام 2003 خلافاً بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة حول استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، ففي الوقت الذي رفضت الامم المتحدة تفويض الولايات المتحدة بإستخدام القوة ، أصرت الأخيرة على استخدامها مع او بدون موافقة الامم المتحدة وكان المجتمع الدولي عدا بريطانيا يرفض استخدام القوة ضد العراق وعلى الرغم من هذا الخلاف ، فقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم(1441) الذي تضمن في ديباجته ونصه إدانة للحكومة العراقية ، بشان موقفها من عملية نزع أسلحة الدمار الشامل على الرغم من أن تقارير المفتشين الدوليين لم تدن العراق ، الا أنه في الوقت ذات لم يفوض الولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية . وبعد ان فشلت جهود الولايات المتحدة في استصدار قرار من مجلس الأمن يتيح لها إضفاء الشرعية الدولية على شن الحرب ضد العراق ، عمدت إلى اقصاء هذه المنظمة ممثلة بمجلس الامن وانفردت بتحالف دولي لتشن الحرب ، أي خوض الحرب من دون قرار من مجلس الأمن ، الامر الذي مثل تحدياً سافراً لميثاق الأمم المتحدة وتهميشاً لدورها وقرارتها[1] الذي من المفترض أن تكون ملزمة لجميع الدول بما انها تمثل المجتمع الدولي وليس الولايات المتحدة فقط .

دور الامم المتحدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

واذا أردنا الحديث عن دور الامم المتحدة في العراق فأن دورها يعود الى ماقبل عام 2003 بكثير، وتحديداً خمسينات القرن الماضي الا ان علاقة العراق مع هذه المنظمة والاجهزة المتخصصة التابعة لها شهد

تطورا كبيرا بعد الاحتلال الامريكي، إذ عمل العراق مع المجتمع الدولي وفي مقدمته منظمة الامم المتحدة من اجل ان يستعيد دوره الذي كان عليه كعضو فعال ومسؤول في الاسرة الدولية[٢].

بعد الاحتلال أقرت الامم المتحدة بإعتبار العراق دولة محتلة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا على الرغم من أنها لم تؤيد شرعية الحرب[٣] الا إنها أعترفت بواقع الحال انذاك وتم تفعيل دورها، حينما قدمت الولايات المتحدة لها مشروع قرار تضمن رفع العقوبات الدولية عن العراق ، وتفويض قوات الاحتلال الأمريكية حق التصرف بموارد الاقتصاد الوطني العراقي محاولةً بذلك إضفاء الشرعية الدولية على احتلالها للعراق وتجنب المسائلة الدولية[٤]. وبناءً على ذلك أصدر مجلس الامن القرار(**١٤٨٣**) الذي أكد على أن الولايات المتحدة وبريطانيا هما دولتان قائمتان بالاحتلال ، وسلم بالصلاحيات والمسؤوليات المحددة بموجب القانون الدولي لسلطة الائتلاف ، ودعا إلى رفع العقوبات عن العراق[٥]. وجاء في الفقرة (**٨**) منه أن على الامين العام للامم المتحدة أن يعيين ممثل خاص له في العراق لترأس بعثة لمساعدته في اداء مهامه في العراق لفترة مبدئية قوامها ١٢ شهراً [٦].

كانت الامم المتحدة تحاول تكثيف الجهود من اجل ان يتسلم العراقيون السيادة وتشكيل حكومة ذات سيادة ، من اجل أن يتوفر لها محاوِر عراقي ذي صفة تمثيلية يمكن لها أن تقوم معه بوضع برنامج يغطي انشطتها بما في ذلك الأنشطة الرامية لدعم عملية الانتقال السياسية[٧].وعرفت هذه البعثة بإسم (*UNAMI*) [٨] اختصارا لـ(*United Nation Assistance Mission for Iraq*)، وتهدف الى مساندة الامين العام للامم المتحدة في اداء مهمته في العراق ، والتي تتضمن أن تقوم الامم المتحدة بدور حيوي في توفير الاغاثة الانسانية واعادة بناء العراق واعادة انشاء مؤسسات وطنية ومحلية للحكم الممثل للشعب ، ويكون دور المبعوث الاممي تقديم التقارير المنتظمة الى مجلس الامن حول انشطته، وتنسيق انشطة الامم المتحدة في عمليات مابعد انتهاء الحرب في العراق ، والتنسيق فيما بين وكالات الامم المتحدة والوكالات الدولية المشاركة في انشطة المساعدة الانسانية وانشطة اعادة البناء في العراق، وتقديم المساعدة للشعب العراقي بالتنسيق مع السلطة المدنية والحكومة العراقية المؤقتة انذاك [٩].

تم تعيين المندوب السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين البرازيلي (سرجيو فييرا دي ميلو) ممثلاً خاصاً للامم المتحدة في العراق ، وفي ٢٧ من آيار ٢٠٠٣ حدد دي ميلو في لقاء صحفي في نيو يورك اولى مهامه في العراق بهدفين اساسيين الاول اقامة صلات مع عراقيين لهم **صفة تمثيلية** ومع زعماء وممثلين عن وسائل

الاعلام والمجتمع المدني ، والثاني **اقامة علاقات جيدة** مع الولايات المتحدة وبريطانيا وشركائهم في الائتلاف .وبدأ دي ميلو يعمل على دفع سلطة الائتلاف على تشكيل مجموعة فاعلة وذات سلطة تتولى مهمة الرقابة على الحكومة . وكان برايمر يحاول انشاء هيئة استشارية من سبعة اشخاص فقط الا أن جهود دي ميللو اسفرت عن توسيع هذه الهيئة ليصبح ٢٥ شخصاً مثلوا مجلس الحكم انذاك(١٠).

تنوعت المهام التي تسنى للبعثة القيام بها منذ تأسيسها، وذلك بحسب الظروف والحاجة، وتتكون (يونامي) من قسمين رئيسيين، الأول القسم السياسي واعادة الاعمار والتنمية، والثاني مكتب حقوق الانسان الذي يرتبط بمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، وتهتم ثلاثة مكاتب بأنجاز الاعمال السياسية وهي المكتب السياسي ومكتب الشؤون الانتخابية ومكتب الدعم الدستوري(١١).

تم تشكيل مجلس الحكم العراقي في ١٣ تموز ٢٠٠٣ ، وتم دعوة مجلس الحكم لكي يشغل مقعد العراق في الامم المتحدة من دون الاعتراف به كحكومة رسمية(١٢) . وأرسل المجلس وفدا إلى الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن بشأن العراق في ٢٢من الشهر ذاته ، ثم صدر القرار ١٥٠٠في ١٤/آب/من العام ذاته والذي رحب فيه مجلس الامن في الفقرة الاولى منه ، بالطابع التمثيلي الواسع النطاق لمجلس الحكم وعده خطوة هامة نحو تشكيل حكومة معترف بها تتولى مستقبلاً السيادة في العراق(١٣) ،

بدأ عمل الامم المتحدة بناء على طلب الحكومة العراقية لدعم جهود التنمية الوطنية على المستويات السياسية والانتخابية والإنسانية (١٤). وكان انشاء مجلس الحكم تطورا ايجابيا بالنسبة للامم المتحدة لانه هيأ مناخا مناسباً لها لبدء مرحلة جديدة من المشاركة في العراق الا أنها كانت لديها شكوك حول مستقبل الدور الذي يمكن أن تقوم به لاسيما وإن مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة انذاك لم يعلنا عن أي رؤية واضحة أو مشتركة للدور الذي يتعين أن تقوم به الأمم المتحدة في الفترة المتبقية من عملية الانتقال السياسية وبالنسبة للمجالات الرئيسية الأخرى، وبدت الاختلافات واضحة بشأن هذه المسألة وغيرها من القضايا داخل مجلس الحكم وخارجه.، فضلاً عن الهجمات ضد قوات التحالف ، والمؤسسات العراقية وغيرها من الأهداف المدنية والدولية اشتدت حينذاك من حيث تقدم وسائلها وحجمها واتساع نطاقها مما عجل بحدوث تدهور حاد في الوضع الأمني بوجه عام، مما أثر على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى كثيراً ، وفيما يخص الامم المتحدة فقد وقع هجوم على مكتب برنامج الأغذية العالمي في الموصل في ايام ١١ و ١٢ و ١٣ تموز، من بينها وقوع حادثة انفجار قنبلة داخل المكتب ، وفي ٢٠ تموز، قتل سائق عراقي وأصيب اثنان

من العمال حينما قام مسلحون مجهولون بإطلاق النار على مركبة تابعة للمنظمة الدولية للهجرة على بعد ٥٠ كيلومترا جنوبي بغداد .وفي ٢٢ تموز، قتل أحد العمال التابعين للصليب الأحمر وسائق عراقي قرب الحلة على أيدي مهاجمين مجهولين . وفي ٢٨ تموز، عثر رجال الشرطة الذين يقومون بحراسة مكتب الأمم المتحدة في الموصل على صاروخ في أرض فضاء على بعد ٨٠ مترا خلف أماكن عمل الأمم المتحدة . وردا على هذه الحوادث، عززت الأمم المتحدة من عمليات رصد ومراقبة الحركة على الطرق في أنحاء العراق، وبخاصة في المناطق الساخنة فضلاً عن ذلك، تم نقل الموظفين الدوليين من الموصل إلى إربيل حيث كانت الحالة الأمنية أكثر استقرارا[١٥]، وجاء الحدث الاسوء بالتفجير الذي تعرض له مقر الامم المتحدة في بغداد في١٩ آب ٢٠٠٣ والذي اودى بحياة (٢٢) شخص من بينهم (١٥) من موظفي الامم المتحدة ابرزهم المبعوث الخاص للأمين العام للامم المتحدة ، فضلاً عن الصورة التي كانت ماثلة في اذهان العراقيين عن الامم المتحدة ودورها في زيادة معاناة العراقيين على مدى ثلاثة عشر عاماً من العقوبات التي كانت تصدر عن الامم المتحدة ضد العراق. ومع ازدياد التدهور الامني في العراق واستهداف مقرات الامم المتحدة قرر الامين العام تخفيض عدد موظفي المنظمة ، وبالفعل تم نقل معظم موظفي الامم المتحدة الى دول مجاورة (الاردن والكويت) ، ورغم ذلك اصرت الامم المتحدة مواصلة جهودها من اجل كسب ثقة الشعب العراقي وتقديم المساعدة له من خارج العراق عن طريق الاتصالات مع موظفي الامم المتحدة الذين اقتضت الضرورة بقائهم في العراق. وفي١٦ تشرين الأول ٢٠٠٣ اصدر مجلس الامن القرار ١٥١١ ومن ضمن مانص عليه القرار أنه دعا البعثة يونامي الى تنفيذ خطط البعثة حسبما تسمح به الظروف، وايد القرار توصيات الامين العام بوضع جدول زمني وبرنامج لصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات، بدعم من الأمم المتحدة إن طلب مجلس الحكم العراقي ذلك[١٦]، واكدت الفقرات (١٣-١٤-١٥) على تبديل صفة قوات الاحتلال بقوات متعددة الجنسية[١٧].

كان العراق في تلك المدة يعيش اوج اضطراباته السياسية ، فلم يكن هناك حكومة رسمية منتخبة ولا سيادة ولا دستور فضلاً عن التيارات المتعارضة التي سعت للسيطرة على العملية السياسية ، فحاولت سلطة الائتلاف التوصل الى اتفاق يرضي الجميع وبعد مناقشات طويلة والاخذ والرد تم التوصل الى ما عرف بإنفاق ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣ والذي وقع عليه كل من مجلس الحكم في العراق وسلطة الأئتلاف المؤقتة وملخص ما يتضمنه الاتفاق هو كتابة قانون اساسي للمرحلة الانتقالية في ١ آذار ٢٠٠٤ ، ثم انتخاب جمعية وطنية وتم اختيارهم من ممثلي مجالس المحافظات ،كما تم الاتفاق على جدول زمني لكتابة الدستور ، وتحديد مصير قوات

التحالف ، الا إن هذا الأتفاق سرعان ما واجه معارضة من قبل مرجعية النجف التي رفضت شرعية أية هيئة تأسيسية غير منتخبة وخرجت مظاهرات نددت بالاتفاق تأيداً لموقف المرجعية الامر الذي جعل الولايات المتحدة تفكر باستخدام الامم المتحدة مرة اخرى في تنفيذ خططها في العراق ، لاسيما وأن مرجعية النجف أعلنت استعدادها لقبول بعثة الامم المتحدة كحكم مستقل حول امكانية اجراء الانتخابات لأختيار هيئة منتخبة لتشكيل الحكومة ، وظهرت مطالبات بإشراك الأمم المتحدة من قبل عدد من السياسين العراقيين من أجل اجراء الانتخابات ، وفي المقابل كانت هناك اصوات اخرى فضلت تشكيل الجمعية من دون انتخابات للاسراع في الحصول على السيادة . في تلك الاثناء كانت الامم المتحدة لاتزال تعيش في صدمة تفجير مقرها في بغداد وكانت مسألة العودة للعمل في العراق في ظل تلك الاوضاع الامنية المتدهورة يحتاج الى الكثير من التفكير والمجازفة. وفي كانون الأول ٢٠٠٣ ، قام وزير الخارجية حينذاك هوشيار زيباري بالطلب من الجمعية العمومية للأمم المتحدة بوضع جدول زمني لاستعادة السيادة التامة للعراق ، حسب ميثاق الخامس عشر من تشرين الثاني[١٨] .

وفي ظل تلك الاجواء التقى كل من برايمر والممثل الخاص للمملكة المتحدة في العراق السير جيرمي غرينستوك مع الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان في نيويورك في ١٩ من كانون الثاني ٢٠٠٤ لبحث مسألة مشاركة الامم المتحدة في العراق [١٩] ، وفي الشهر ذاته ناقش العراق في الأجتماعات الثلاثية التي عقدت في الأمم المتحدة بين مجلس الحكم وسلطة ألأئتلاف المؤقته وسكرتارية الأمم المتحدة دور الأمم المتحدة في العراق[٢٠].

وبناء على ذلك ارسلت الامم المتحدة في كانون الثاني ٢٠٠٤ بعثة اولية صغيرة الى العراق للتباحث مع سلطة الائتلاف المؤقتة حول المشاكل الامنية التي قد تواجه عودة الامم المتحدة الموسع من جديد في العراق[٢١]، وفي السادس من شباط من العام ذاته وصل فريق من الامم المتحدة برئاسة المستشار الخاص في الأمم المتحدة السيد الأخضر الأبراهيمي مع فريق من الخبراء في لجنة تقصي الحقائق في الأمم المتحدة وقاموا بدراسة الوضع لمعرفة مدى إمكانية إجراء الأنتخابات قبل التاريخ المحدد من قبل سلطة الائتلاف [٢٢]، وفي الشهر ذاته قدم الابراهيمي تقريره الى مجلس الامن ، وذكر فيه استحالة اجراء الانتخابات قبل ٣٠ من حزيران ٢٠٠٤ ، ولتجنب استياء مرجعية النجف طرح كوفي عنان اقتراح اجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٤ وبداية ٢٠٠٥ [٢٣].

في آذار ٢٠٠٤ قام فريق من الخبراء في الأمم المتحدة بزيارة الى العراق تلبية لطلب من مجلس الحكم، وذلك لتقديم المساعدات بخصوص الأستعدادات لأجراء الأنتخابات التي تقرر إجراؤها في كانون الثاني ٢٠٠٥ ، وقد ترأس السيد ألأخضر ألأبراهيمي فريقاً من الأمم المتحدة للمساعدة في نقل السلطة في ٣٠حزيران٢٠٠٤، وكان الاخير قد تباحث في آيار ٢٠٠٤ مع مجلس الحكم وسلطة الأئتلاف المؤقتة ، إضافة الى ممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ورجال الدين، ورؤساء العشائر، ورجال السياسة والأكاديميين ورجال الاجتماع والثقافة، للتوصل الى أفضل آلية لنقل السلطة السياسية والحكومة الموقتة في ٣٠حزيران٢٠٠٤[٢٤] .

وبعد أن تم حل مجلس الحكم في بداية حزيران ٢٠٠٤ وتشكيل الحكومة المؤقتة أصدر مجلس الامن القرار المرقم ١٥٤٦ في الثامن من الشهر ذاته ، رحب فيه بتشكيل الحكومة المؤقتة[٢٥] وحدد مهمة هذه الحكومة بتنظيم انتخابات عام ٢٠٠٥ ، وتطرق الى قيام بعثة الامم المتحدة بتقديم المساعدة للشعب العراقي وللحكومة العراقية وفقاً بما تسمح به الظروف ووفقاً لما تطلبه الحكومة العراقية من مساعدة ومشورة في الامور السياسية وتعزيز الحوار الوطني وتقديم المشورة والدعم الى اللجنة الانتخابية في العراق والجمعية الوطنية الانتقالية والحكومة المؤقتة يشأن اجراء الانتخابات ، وتقديم المشورة في مجال الخدمات المدنية والاجتماعية وتعزيز الحماية لحقوق الانسان ومشاريع التنمية[٢٦].

قامت بعثة الامم المتحدة يونامي بدور هام في توفير دعم كبير لعملية صياغة دستور العراق لعام ٢٠٠٥ وساعدت في إجراء الانتخابات وتنسيق جهود الأمم المتحدة الإنسانية والمساعدات المالية من الجهات المانحة وقدمت الدعم الإستشاري لمجلس النواب .كما دعمت عملية الحوار السياسي الرامي إلى حل القضايا ذات الصلة بكركوك وغيرها من المناطق الداخلية المتنازع عليها في العراق. وبعد أن نجحت البعثة في المساعدة على إنشاء وتدريب أول مفوضية عليا للإنتخابات في العراق وتقديم المشورة إليها، ساعدت الحكومة على إنشاء مفوضية عليا مستقلة لحقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق جميع أفراد الشعب في العراق وفقا للمعايير الدولية [٢٧] .وفي ١١آب ٢٠٠٥ اصدر مجلس الامن القرار١٦١٩ الذي مدد مدة بقاء البعثة في العراق ١٢ شهراً، كما اكد على المبعوث الخاص للقيام بدور رئيس في تقديم المساعدة ، وتشجيع الحوار الوطني كونه يساعد على الاستقرار السياسي في العراق [٢٨].

واستمر دعم الامم المتحدة للوضع السياسي في العراق ، فصدر في نهاية عام ٢٠٠٥ القرار ١٦٣٧ الذي حدد وجود قوات الاحتلال بموجب معاهدة بين الطرفين[٢٩]، وبعد تشكيل الحكومة الوحدة الوطنية في عام

٢٠٠٦ استمرت جهود الامم المتحدة في تعزيز الحوار الوطني ، وشهد العراق في ذلك العام دعماً دولياً واسعاً من خلال مبادرته التي اطلقتها حكومة الوحدة الوطنية والتي عرفت بأسم العهد الدولي في ٢٧ حزيران وتضمن العهد اصدار بيان مشترك بين العراق والامم المتحدة يهدف الى اقامة شراكة جديدة مع المجتم الدولي مبنية على السلام ودعم النمو الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للسنوات الخمس المقبلة[٣٠]. وتتضمن معايير والتزمات متبادلة من جانب العراق والمجتمع الدولي ،حيث يعمل الطرفان معاً من اجل مساعدة الشعب العراقي للوصول الى حكم رشيد واعدة بناء المجتمع والدولة[٣١].

ومع تزايد العنف الطائفي في العراق سعت الولايات المتحدة وبريطانيا الى توسيع عمل الامم المتحدة في العراق إذ تقدمت في آب ٢٠٠٧ بمشروع قرار الى مجلس الامن يسمح بتدويل الازمة السياسية والانسانية التي يعيشها العراق .وفي ٢٢ ايلول تعهد رئيس الوزراء نوري المالكي بتوفير الاجراءات الامنية الضرورية كافة لوجود الامم المتحدة الموسع في العراق وفق ماجاء في القرار ١٧٧٠[٣٢] .الذي اكد على تقديم المساعدة في مجال المصالحة الوطنية وتسهيل اجراء الانتخابات وتسوية الخلاف حول الحدود الداخلية[٣٣] .

وفي العام ذاته تم الاتفاق بين الامم المتحدة والعراق على انهاء برنامج النفط مقابل الغذاء[٣٤]، وعندما تم عقد الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ كان من اهدافها اخراج العراق من طائلة الفصل السابع الا ان اعتراض الكويت بسبب الملفات العالقة انذاك حال دون ذلك ، وفي عام ٢٠١٠ بذلت الامم المتحدة جهوداً ، في سبيل اخراج العراق من عقوبات الفصل السابع فأصدرت في في ذلك العام القرار ١٩٥٦ الذي حدد موعداً لانهاء العمل بنظام الصندوق العراقي للتنمية ، وفتح حسابات جديدة لموارد النفط العراقي وتحويل ٥% منها للجنة التعويضات الحربية. ثم صدر القرار المرقم ١٩٥٧ الذي فسح المجال لاستيراد مواد نووية للاغراض السلمية اي ان العراق بنظر المجتمع الدولي اصبح لايشكل تهديداً لاحد . وتلاه القرار ١٩٥٨ الذي انهى متبقيات برنامج النفط مقابل الغذاء وتحويل الاموال التابعة له الى صندوق التنمية ، وحسابين احدهما لمتابعة اجراءات الانهاء والاخر لمواجهة احتمالات مطالبة الامم المتحدة بتويض عن اضرار لحقت بطرف ثالث وذلك حتى عام ٢٠١٦.

في عام ٢٠١٠ إتفق كل من حكومة العراق وفريق الأمم المتحدة العامل في العراق الى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للعراق، وهو الأول من نوعه في العراق ويغطي المدة(٢٠١١-٢٠١٤)، ويلزم هذا الإطار الأمم المتحدة ببرنامج عمل بالشراكة مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية

والقطاع الخاص والجهات الدولية المانحة. وينطوي هذا الإطار على خمسة مجالات رئيسية ذات أولوية هي : الحوكمة وحقوق الإنسان، والنمو الإقتصادي الشامل(بما في ذلك تنمية القطاع الخاص)، وتقديم الخدمات الأساسية، والبيئة، وتنمية قدرات نساء وأطفال وشباب العراق[٣٥]. ولايقتصر الامر على ذلك بل هناك العديد من الانجازات لامجال لذكرها قامت وتقوم بها الامم المتحدة في العراق .

واضافة الى يونامي هناك حوالي(٢٠) منظمةً وبرنامجاً ووكالةً وصندوقاً تابعة للامم المتحدة تعمل في العراق وهي[٣٦]:

- منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة (FAO).
- منظمة العمل الدولية(ILO) .
- المنظمة الدولية للهجرة(IOM).
- برنامج الامم المتحدة الانمائي(UNDP).
- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO).
- صندوق الامم المتحدة للسكان(UNFPA)
- برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية(UN-HABITAT).
- مكتب مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR).
- منظمة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (UNICEF).
- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).
- صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة.
- هيئة الامم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UNWOMEN)
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربير اسيا\(ESCWA)
- برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP)
- المفوضية السامية لحقوق الانسان(OCHR)
- مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (OCHA)
- مكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع(UNOPS).
- برنامج الاغذية العالمي (WFP)

- منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
- منظمة الصحة العالمية(WHO)
- مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNDOC).

وتعمل هذه المنظمات والوكالات تحت عنوان فريق الامم المتحدة القطري (UNACT) بالاستناد الى اتفاقيات ثنائية بين المنظمة الدولية والحكومة العراقية ، وتقدم مشاريعها وبرامجها المختلفة من خلال التعاون والشراكة مع الحكومة الاتحادية بالاضافة الى منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية وعدد من الشركاء[٣٧].لقد أتفق فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة العراقية عام ٢٠١٠ على أول إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للعراق والذي يغطي الفترة ما بين ٢٠١١-٢٠١٤. ويُلزم إطار العمل الأمم المتحدة بتنفيذ برنامج عمل بالشراكة مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص ومجتمع المانحين الدوليين. ويشمل إطار العمل خمسة أولويات: الحكم ، وحقوق الإنسان، والنمو الاقتصادي الشامل (بما في ذلك تطوير القطاع الخاص) وتوفير الخدمات الأساسية، والبيئة، وتطوير قدرات المرأة والطفل والشباب العراقي.

وكان للامم المتحدة دور في عدد من المجالات في العراق منها الانتخابات وعلى الرغم من تحفظ الكثير على دور الامم المتحدة في الانتخابات الا انها قدمت المشورة الفنية والإستراتيجية للمؤسسات العراقية التي لها علاقة بالأنشطة الإنتخابية بهدف ضمان عمليات إنتخابية مستدامة وذات مصداقية. وقدمت الدعم للعديد من الأنشطة الانتخابية منذ عام ٢٠٠٣وحتى عام ٢٠٢١، بما في ذلك تحديث سجل الناخبين وانتخابات مجالس المحافظات ودعمت عملية اختيار أعضاء مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الذين تم تعيينهم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وقامت ببناء قدراتهم وقدرات العاملين فيها [٣٨]

وفي مجال حقوق الإنسان كانت الأمم المتحدة قبل عام ٢٠٠٣ دائمة الانتقاد لوضع حقوق الانسان في العراق وكانت تحمّل النظام السياسي السابق انتهاكات حقوق الانسان في العراق ، وبعد عام ٢٠٠٣ ، اكتفت بمتابعة انتهاكات حقوق الانسان قبل عام ٢٠٠٣ بسبب ان سلطة الائتلاف حينذاك لم توافق على معالجة المقرر الخاص لحالة حقوق الانسان بعد الاحتلال الامريكي وكان مجلس الامن قد اصدر عدد من القرارات الخاصة بتكليف الامم المتحدة بدعم وتعزيز حقوق الانسان في العراق وقامت يونامي بتسجيل انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان الا انه لم يصدر اي قرار ادانة لهذه الانتهاكات لا من مجلس الامن ولا من

الجمعية العامة وذلك لانها لم تكن تستهدف حقوق الانسان بقدر ماكانت تريد القضاء على النظام السياسي الذي كان يمثل تهديدا للولايات المتحدة الامريكية[٣٩].

وعملت بعثة يونامي مع الحكومة مؤسسات المجتمع المدني العراقي من اجل دعم وتعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان في العراق بصورة حيادية. وقدمت الأمم المتحدة المشورة والمساعدة للحكومة وأفراد المجتمع المدني حول آليات حقوق الإنسان الدولية لضمان إدراج الحقوق الأساسية للعراقيين كافة كعنصر أساسي ضمن أنشطتها. ويمثل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) أيضاً مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في العراق بينما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير تأسيس مفوضية حقوق الإنسان ودعم قيام آلية للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري[٤٠] . وعلى الرغم من تأشير الامم المتحدة لانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان في العراق فلم يصدر اي قرار من مجلس الامن او الجمعية العامة او لجنة حقوق الانسان ، يدين هذه الانتهاكات لهيمنة الولايات المتحدة على هذه المنظمة [٤١].

ولم يقتصر عمل المنظمة على ما ذكر اعلاه فقد كان لها دور في الدعم الانمائي والانساني ، التعليم ، الصحة ، مشاريع المياه والصرف الصحي ، التوظيف ، الاسكان ، الكهرباء ، اللاجئون والنازحون ، الشباب والمرأة ومكافحة الفساد [٤٢].

على الرغم من انها لم تضع حلولاً سحرية فيما ورد اعلاه لكن كان لها دور فيما ذكر ، ورغم ذلك لازالت الامم المتحدة وسيلة من وسائل الولايات المتحدة لتنفيذ سياساتها في العراق وغيره من الدول.

ومع استمرار عمل الامم المتحدة في العراق قرر مجلس الامن في ٢٧/آيار ٢٠٢١ تمديد عمل بعثة يونامي في العراق حتى ٢٧ آيار ٢٠٢٢[٤٣] .

الخاتمة

لا يخفى على الجميع حقيقة ان الامم المتحدة قبل عام ٢٠٠٣ كانت الشريك الأساس الذي جعل العراق وشعبه يعاني على مدى ثلاثة عشر عاما بعد ان كانت العقوبات التي تقررها الولايات المتحدة تخرج من أروقة الامم المتحدة ، الا أن الوضع بعد عام ٢٠٠٣ شهد تغييراً واضحاً في سياسة الأمم المتحدة تجاه العراق ، وايضاً بدفع من الولايات المتحدة التي تأكدت من أن العراق لم يعد يشكل تهديداً لامنها القومي ، لاسيما بعد تحقيق الهدف الأساس من الحرب ألا وهو إسقاط النظام السياسي الذي كان يمثل تهديدا للولايات المتحدة ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط .

وحتى لا تتهم الولايات المتحدة بفشل سياستها في العراق ،وجهت الأمم المتحدة نحو الأخذ بيد العراق والنهوض به للعودة الى الأسرة الدولية ، مع استمرار هيمنة الولايات المتحدة على عمل المنظمة ، والتي حرصت على جعل الأمم المتحدة وسيلة لاستكمال سياستها في العراق .

وعلى الرغم من الانجازات والجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة في العراق الان هذه الانجازات لازالت دون مستوى الطموح ولازال العراق بحاجة الى الكثير من البناء بعد الدمار الكبير الذي لحق به من جراء السياسة الاميركية فضلاً عن أن الوضع السياسي المربك الذي عاشه العراق وما يتعرض له من هجمات إرهابية شرسة فضلاً عن استشراء الفساد في مختلف مفاصل الدولة جعل هذه الانجازات والجهود المبذولة لا تظهر بحجمها الحقيقي.

المصادر والمراجع:

(١) محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجوادي ،منظمة الامم المتحدة بين التفعيل والتهميش ، pdf 29367 ، ص٩.
(٢) علي عصام عبد علي ، العراق والخامم المتحدة بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور على الانترنت : Microsoft Word pdf 127058
(٣) علي عبد الامير علاوي ، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، بيروت ، ٢٠٠٩، ٢٤٦.
(٤)محمود سالم السامرائي، المصدر السابق ، ص١٢.

(٥) د.عبد علي المعموري وبسمة ماجد المسعودي ، الامم المتحدة والتضحية بالأمن الانساني في العراق ، مركز حمور ابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، بغداد ،٢٠١١،ص٢٢٢.
(٦) بشارت رضا زنكنة ، دور المبعوث الاممي في تسوية النزاعات ذات الطابع الدولي ، بيروت ٢٠١٣، ص٣٣١.
(٧) تقرير الامين العام المقدم عملاً بالفقرة ٢٤ من قرارمجلس الامن ١٤٨٣(٢٠٠٣) والفقرة ١٢ من القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) في كانون الاول ٢٠٠٣، **S/2003/1149**.
(٨) انظر موقع الامم المتحدة ، الوثيقة رقم: SERS/ 1500/2003.
(٩) رياض مهدي عبد الكاظم ، الامم المتحدة وحقوق الانسان ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٢، ٢٣١-٢٣٢.
(١٠) علي عبد الامير علاوي ، المصدر السابق، ٢٤٦-٢٤٧.
(١١) مجلة من اجل العراق، المكتب الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ، ص١١-١٦
(١٢) المصدر نفسه ، ص٢٥١.
(١٣) تقرير الامين العام ، المصدر السابق .
(١٤) جميل عودة ، دور وكالات الامم المتحدة في تنمية المنظمات غير الحكومية في العراق ، مركز ادم للدفاع عن الحقوق والحريات ، www.Almustaqila.com.
(١٥) تقرير الامين العام ، المصدر السابق .
(١٦) تقرير الامين العام المصدر السابق.
(١٧) د.عبد علي المعموري وبسمة ماجد المسعودي ، المصدر السابق،ص٢٢٢.
(١٨)علي عصام عبد علي ، المصدر السابق ، ص ٧.
(١٩) علي عبد الامير علاوي ، المصدر السابق، ص٣٢٠-٣٢٦.
(٢٠)علي عصام عبد علي ، المصدر السابق ، ص ٧.
(٢١)علي عبد الامير علاوي ، المصدر السابق ، ص.
(٢٢) أفياء وطن عنيد الزيادي ، العلاقة بين العراق والامم المتحدة في ضوء الفصل السابع بعد سنة ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد،٢٠١١، ص١٢٤.
(٢٣)علي عبد الامير علاوي ، المصدر السابق ، ص.
(٢٤)علي عصام عبد علي ، المصدر السابق ، ص ٨.
(٢٥) د.عبد علي المعموري وبسمة ماجد المسعودي ، المصدر السابق،ص٢٢٤.
(٢٦)علي عبد الامير علاوي ، المصدر السابق ، ص٤٣٤.
(٢٧) مجلة من أجل العراق ، المصدر السابق ،ص٨.

[٢٨] بشارت رضا زنكنة ، المصدر السابق ، ص٢٤٧.
[٢٩] د.عبد علي المعموري وبسمة ماجد المسعودي ، المصدر السابق،ص٢٢٤.
[٣٠] أفياء وطن عنيد الزيادي ، المصدر السابق ص١٣٤.
[٣١] بشارت رضا زنكنة ، المصدر السابق ، ص٣٢٥.
[٣٢] أفياء وطن عنيد الزيادي ، المصدر السابق ، ص١٣٧.
[٣٣] بشارت رضا زنكنة ، المصدر السابق ، ص٣٤٧.
[٣٤] أنظر وثيقة الامم المتحدة المرقمة: S/2007/725 ، رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن ،p18.

[٣٥] مجلة من أجل العراق ، المصدر السابق ،ص٤.
[٣٦] بشارت رضا زنكنة ، المصدر السابق ، ص٣٣١.
[٣٧] بشارت رضا زنكنة ، المصدر السابق ، ص٣٢٢-٣٢٣.
[٣٨] www.uniraq.or
[٣٩] باسيل يوسف بجك ، العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠ــ ٢٠٠٥) ، دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ٢٠٠٦، ص ٥٤٥.
[٤٠] www.uniraq.or
[٤١] باسيل يوسف بجك ، المصدر السابق ،ص٥٤٦.
[٤٢] www.uniraq.or
[٤٣] المصدر نفسه.